المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:09، العدد:02 (2025)، ص198-212

بروز صراعات الإنكشارية في الجزائر خلال القرن 16م
-قراءة تاريخية على ضوء وثائق المهمة دفتري-

The emergence of Janissary conflicts in Algeria during the 16th century
-A historical reading in light of mission documents (mühimme defteri)-

فائزة بوشيبة
جامعة البليدة 02 (الجزائر)
bouchiba.histoire@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/10/15
تاريخ القبول:
2025/11/21

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الإنكشارية
- ✓ الصراع العسكري
- ✓ التيمار
- ✓ ايالة الجزائر

الملخص:

تبحث هذه الدراسة استنادا إلى وثائق "**المهمة دفتري**" في حقيقة صراعات الإنكشارية في الجزائر خلال القرن 16م، وعدم اقتصارها على التنافس مع رياس البحر على مراكز السلطة كما هو دارج، وإنما تعديها إلى فئات فاعلة أخرى بما فيها الأهالي، ومن خلال تحليل المعطيات التي تقدمها تلك الوثائق تتبين الأسباب الحقيقة وراء تلك النزاعات وتعدد أطرافها، في ثلاث مستويات، أولها بروز فئتين عسكريتين متنافستين هما الفئة القديمة التي عايشت مرحلة التحاق الجزائر بالدولة العثمانية وتوسع النفوذ الإداري فيها، والتي اكتسبت خلالها امتيازات جعلتها تتخوّف من منافسة أي طرف جديد عليها، والفئة الجديدة التي أصبحت تطمح أيضا إلى الحصول على نفس الامتيازات، أما الثاني فهو تفسير تلك النزاعات بعدم وضوح الصلاحيات، لنصل إلى التفسير الأعمق المرتكز على تلك التحولات التي عرفتها المرحلة بالانتقال التدريجي من النظام الإقطاعي العسكري إلى نظام الالتزام، والتي سعت فيها الإنكشارية إلى بقاء امتيازاتها واستمرار تموقعها في مراكز النفوذ داخل السلطة.

Article info

Received:
15/10/2025
Accepted:
21/11/2025

Key words:
- ✓ Janissaries
- ✓ Military conflict
- ✓ Timar
- ✓ regency of algiers

Abstract:

This study, based on the "Mihma Daftari" documents, examines the reality of the Janissary conflicts in Algeria during the 16th century. These conflicts were not limited to competition with the corsairs for positions of power, as is commonly believed, but extended to other influential groups, including the local population. The reasons for this were threefold: First, the emergence of two competing military factions: an established faction that had acquired privileges during the initial period of Algeria's incorporation into the Ottoman Empire and feared competition from any new power; and a new faction that also aspired to the same privileges.Second, the lack of clarity regarding their powers. Finally, the period witnessed a gradual shift from a feudal military system to a tax farming system, during which the Janissaries sought to maintain their privileges and continue their position of influence within the government.

مقدمة

تبرز العديد من الدراسات أنّ الوضع السياسي والإداري في الجزائر خلال القرن 16م قد عرف صراعا وتنافسا مستمرا بين طائفة الإنكشارية (القوة البرية) وبين طائفة رياس البحر (القوة البحرية) على التحكم في مقاليد السلطة وآلياتها، وعادة ما كان يتمّ تبرير ذلك الصراع بمحاولات الانفراد بالحكم والتحكّم في مراكز السلطة، ورغبة الإنكشارية في المشاركة في الأعمال البحرية والاستفادة من ذلك الثراء الذي تدره عليها الغنائم، وذهبوا إلى أنّ ذلك الصراع كان سببا في عدم الاستقرار السياسي، ما نتج عنه انهاء مرحلة البايلربايات وإعلان حكم الباشاوات بعد عهد البايلرباي علج علي باشا 1587م.

الّا أن التمعن في مضمون الأحكام السلطانية الواردة ضمن وثائق "**المهمة دفتري**" يكشف عن أطراف أخرى اصطدمت بها طائفة الإنكشارية، على غرار طائفة العزب والكراغلة، كما اصطدمت بالأهالي، زيادة على قياداتهم العسكرية، وهو ما يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

ما هي حقيقة هذا الصراع الذي تكشفه تلك الوثائق خلال القرن 16م؟ وما هي أسبابه الحقيقية؟ ولماذا تعدّدت أطرافه؟

وبالتالي فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى تقديم قراءة تاريخية تجيب على هذه التساؤلات وتكشف الغطاء عن حقيقة نزاعات الإنكشارية، بالاعتماد على المراسلات الإدارية المتمثلة في الأحكام السلطانية الواردة في وثائق "**المهمة دفتري**".

1.بروز النزاعات بين الإنكشارية وطائفة رياس البحر

أرجعت أسباب النزاع بين طائفة الرياس والإنكشارية خلال القرن 16م إلى المكانة التي اكتسبتها البحرية في تلك الفترة نتيجة عملياتها البحرية، خاصة ما تعلّق بصدّ الهجمات الأوربية على سواحل الجزائر، واعتبارها القوة الأولى المعتمد عليها في الدفاع عن البلاد (دحماني، 2007-2008، صفحة 85)، كما عرفت تطورا خلال عهد البايلربايات ساهم بشكل واضح في إنعاش الاقتصاد وثراء الجزائر، جراء ازدياد حجم الغنائم والإتاوات وارتفاع أعداد الأسرى.

وباعتبار أنّ البحرية الجزائرية كانت تعدّ جزءا من الأسطول العثمانيّ فقد اكتسبت مكانة أيضا بالنسبة للدولة العثمانية، من خلال مساهمتها في دعم الأسطول في حملاته البحرية (Boyer, 1970, p. 101).

وفي المقابل كان نشاط الإنكشارية يقوم على جباية الضرائب والحفاظ على الأمن والاستقرار على المستوى البري عن طريق المحال والنوبات، وكثيرا ما كان جنود الإنكشارية يبدون الرغبة في المشاركة في الأعمال البحرية والاستفادة من الغنائم (دحماني، 2007-2008، الصفحات 84-86)، خاصة وأن سلطة البايلربايات كانت تتمحور حول طائفة الرياس، إضافة إلى دور البحرية في تمويل الأسواق ما ساهم في تشجيع التجار وكبار الموظفين وضباط الإنكشارية على الاستثمار في التجارة البحرية، وحتى في تمويل عمليات الجهاد البحري

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للحصول على أسهم من الغنائم والأسرى، ما كان يسمح لهم بزيادة ثروتهم بعد عرضها في الأسواق العامة أو المزايدة. (سبنسر، 2006، صفحة 63،68)

وقد وصفت إحدى الوثائق التي تعود إلى سنة 985 هـ/ 1577م وضعية الجنود الإنكشارية وتلك الرغبة التي أدّت إلى اضطراب أحوالهم وتمرّدهم على قادتهم، وما وصلوا إليه من خلاف، بحيث كانوا يظهرون الطاعة والولاء للقادة، ويربطون موافقتهم على الاشتراك في الحرب سواء في البحر أو البر على وجود مصلحة وغنائم، في حين كانوا يخالفون الأوامر ويرفضون المشاركة في الحملات العسكرية في حالة عدم وجود مصلحة. (م د 30، صحيفة 185، 985هـ/ 1577م)، وهو ما يكون قد جعل طائفة الرياس تتخوّف من دخول عناصر من الإنكشارية في صفوفها لتميّزهم بالعند والابتعاد عن الطاعة (Haëdo, 1881, pp. 100-111).

وهناك من ذهب أيضا إلى أنّ طائفة الرياس لم تكن تسمح لأفراد الإنكشارية بالالتحاق بالعمل البحري بسبب أنّ نظام الإنكشارية نفسه بقي لفترة لا يسمح الّا للأتراك دون رياس البحر أو المسيحيين المعتنقين للإسلام (العلوج) بالالتحاق بالجيش (Haëdo, 1870, p. 504).

وقد حاول العديد من البايرلبايات احتواء هذا النزاع والتوفيق بين الطائفتين بداية من عهد صالح رايس (1552- 1556م)، ثمّ ابنه محمد باشا) 1567- 1568م) ، الذي عقد صلحا بين رجال الطائفة والإنكشارية وأصدر قرارا سنة 1568م بالسماح لأفراد الإنكشارية بالانضمام إلى البحرية والمشاركة في نشاطها البحري بصفة بحارة مدفعيين (Haëdo, 1870, p. 504)، والسماح لرجال الطائفة بالانخراط في الإنكشارية وكذا المعتنقين للإسلام من النصارى واليهود (Haëdo,1881, pp. 70-71).

وبذلك يعتبر هذا الاجراء أهمّ الإجراءات التي اعتمدت لتسوية النزاعات، وذلك من خلال محاولة محمّد باشا إقامة نظام عسكري موحّد ضمن نظام الإنكشارية، وهو ما يؤكده أحد الأوامر السلطانية (م د 43، صحيفة 125، 988هـ/ 1580م.) عن طريق ضمّ طائفة الكراغلة ورياس البحر (رياس الموانئ والبحارة حسب تعبير الوثيقة) ووكلائها إليه، بعدما كانت كل طائفة تشكل فرقة عسكرية يمثّلها وكيل. ليتمّ إلغاء هذا الإجراء بتاريخ 27 جمادى الأولى 988هـ/ 10 جويلية 1580م بعد الخلاف والنزاع الذي ظهر مجددا بين الطوائف الثلاث.

وكانت أهمّ شروط اختيار الإنكشاري التي اعتمدتها البحرية لانضمامه إلى صفوفها الانضباط العسكري والأقدمية في الخدمة سواء في المحلّة أو النوبات، (Haëdo, 1881, p. 78)، وتمتعه بالخبرة والمهارات القتالية السريعة التي تحتاجها الحرب البحرية في استعمال الأسلحة النارية والرماح، على أن تكون ملكية فردية لهم (كاثكارت، 1982، صفحة 79). وكان على رأس فرقة الإنكشارية البحريّة التي وصل عدد أفرادها في السفينة الواحدة اثنا عشر انكشاريّ، على رأسهم قائد برتبة بولوكباشي يرجع في أمور البحر إلى رئيس السفينة، غير أنّ هذا الأخير لا يتدخّل في مهامه وسلطته على فرقته (ميمن، جانفي 2019، صفحة 38).

وفي هذا السياق نسجل مشاركة الإنكشارية في البحرية من خلال دعمها للأسطول العثماني، حيث نسجل أمرا سلطانيا بتجهيز محاربين منهم ألف إنكشاري زيادة على مجموعة من الفرسان من مختلف الألوية. (م د 24،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حكم 246، 981هـ/ 1574م).

وفي إطار محاولات الباب العالي احتواء أزمات الإنكشارية اتبعت في العديد من الأحيان أسلوب الليونة أيضا، ويظهر ذلك في رسائل الشكر ومطالبة البايلرباي بالاعتناء بالجنود الإنكشارية الذين أظهروا تفانيهم في خدمة الدولة بصورة خاصة (كاثكارت، 1982، صفحة 79).

ومن أمثلة ذلك أمر سلطاني بحسن معاملة فرق الإنكشارية والفرسان وضباط الجند، وإعطاء كلّ واحد ما يستحقّ من حقوق، وبذل المال لهم، والذي جاء على إثر ما صرّح به جعفر باشا للباب العالي عن الأعمال الجليلة التي قاموا بها في إعلاء كلمة السلطان ومعاقبة المتمردين وتحصيل أموال الدولة، وفي الجهاد المستمر ضدّ الكفار المسيحيين في البحر (م د 46، صحيفة 326، 990هـ/ 1582م؛ م د 47، صحيفة 08، 990هـ/ 1582م).

ولعلّ أهم مظهر من مظاهر النزاع بين طائفة الرياس والإنكشارية ذلك الذي برز عند تعيين محمّد باشا تكلرلي في 963 هـ/ 1556م، فبعد وفاة صالح رايس اختار المتنفذون في الإنكشارية "**حسن قورصو**" قايد القلعة (قلعة بني راشد) ليكون حاكما جديدا، لكنّ الباب العالي أرسل بصفة رسميّة الباشا محمّد تكلرلي، وأمام رفض الإنكشاريين لهذا التعيين عملوا عن طريق "**مصطفى غريكو**" قايد عنابة و"**علي ساردو**" قايد بجاية على عدم استقبال الباشا الجديد، كما لم يسمح له بالدخول إلى مدينة الجزائر، وكان ذلك في 25 ذو القعدة 963 هـ الموافق لـ نهاية سبتمبر 1556م (Devoulx, 1871, pp 1-6).

لكن جماعة من طائفة الرياس، على رأسهم أمير البحر تشولاق، ومامي رايس (النابوليتاني الأصل) ومامي رايس (الكرسيكي) وشاوش علي رايس ومصطفى رايس (الأرناؤوطي) ويحيى رايس (التركي)، كان موقفها عكس ذلك من خلال تأييدها للباشا الجديد، خاصة بعد الخلاف الذي عرفته مع الإنكشارية بسبب رفضهم مقاسمتهم غنائمهم البحرية، فقاموا مع مجموعة من المجندين الجدد بمساعدة الباشا (شريدي، 2021، صفحة 60)، وتمكنوا رفقة ألفي جنديّ من إدخاله إلى المدينة، ليتمّ القبض على "**حسن قورصو**" وقايد بجاية وعنابة وإعدامهم، غير أنّ الباشا قتل أيضا انتقاما من طرف القايد "يوسف"، الذي كان أحد الإنكشارية الموالين لحسن قورصو. (Haëdo, 1881, p. 111)

2.استمرار النزاع وتعدد أطرافه

مما سبق يبدو أنّ الحكم على أن الصراع كان بين طرفين هما طائفة الرياس والإنكشارية، كما كان من منطلق أنّ الوصول والتحكم في السلطة بعد فترة البايلربايات إلى غاية نهاية العهد العثماني كان من إحدى الطائفتين، وجاء في إطار تنافس بينهما على مقاليد الحكم. غير أنّ المتمعن في الأحداث يلاحظ أنّ نزاعات الإنكشارية خلال القرن 16م لم تتوقف عند رياس البحر وإنما تعدت ذلك إلى عدّة أطراف أخرى سواء من الطوائف العسكرية أو من الأهالي.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في هذا الاتجاه يذهب المؤرخ "**لمنور مروش**" إلى أنّ صراع الإنكشارية قليلا ما كان مع طائفة الرياس، خاصة وأنّ كثير من القياد في تلك الفترة زاولوا مهاما عسكرية في البر كما في البحر، وشاركوا في أعمال الجهاد البحري، كما كان العديد من الباشوات والإنكشارية والقياد رياس سفن ويقودونها في تلك العمليات (مروش، 2009، صفحة 176)، على غرار البايلربايات، وأمراء السناجق كقايد المديّة (حاجي مراد) (م د 12، حكم 646، 979 هـ/ 1571م)، وقايد شرشال (جعفر) (م د 25، حكم 1163، 981هـ/ 1574م)، وقايد تلمسان (مصطفى بارقمز) (م د 18، صحيفة 138؛ م د 12، صحيفة 549).

كما يذهب إلى أنه انطلاقا من ذلك لابدّ من التمييز بين قوى الضغط داخل السلطة وبين الفئات السياسية والعسكرية المكونة لها. ما يعني أنّ هناك أطراف كانت راغبة في الوصول إلى الحكم والتحكّم فيه استغلت مكانة البحرية وامتداداتها الواسعة داخل المجتمع وخطابها الجهادي ضدّ الكفار للوصول إلى سدّة الحكم (مروش، 2009، صفحة 176).

وفي هذا السياق كذلك يرى الباحث "**شريدي**" أنّ مظاهر الحراك السياسي خلال القرن 16م لم تعكس فقط الصراع بين الإنكشارية والرياس ولا بين الأتراك والعلوج، وأنّه حتى أثناء تلك الأحداث المذكورة لم تكن كلّ البحرية في صف واحد إلى جانب الباشا تكالرلي، ومن الناحية الأخرى لم تكن كلّ الإنكشارية كذلك في صف واحد. إضافة إلى أنّ الرياس لم يهتموا عموما بالحراك السياسي الداخلي لانشغالهم بالجهاد البحري، والعمل على ضمان الريادة في منطقة البحر المتوسط. (شريدي، 2021، الصفحات 73-74)

كما لا يمكن تفسير الصراع على أنّه صراع عرقيّ، وأنه كان مع فئة الأعلاج لأنّ اجراء السماح للإنكشارية بالدخول في البحرية والعكس، قد سمح بدخول الأعلاج إلى الجيش الانكشاري وزاد عددهم فيه، فضلا عن المصاهرات التي كانت بين الفئتين، والتي تكون قد ساهمت في بناء عصبة مشتركة، وما يدعّم هذا القول أنّ الكثير من القياد كانوا من الأعلاج وتزايدت أهمية هذه الفئة خلال القرن 16م، إذ مثلوا جزءا من الفئة الحاكمة (مروش، 2009، صفحة 177،282)، ومع نهاية القرن أصبح معظم قادة الجيش والادارات المحلية منهم، حيث وصل عدد القياد إلى 11 علج من بين 23 قايد (Boyer, 1895, p. 95).

ضف إلى ذلك فإنّ الجيش الإنكشاري كان متعدّد الأعراق وقد ضمّ مجندين من الأناضول ومن الأقاليم التابعة للدولة العثمانية مثلما ضمّ الأعلاج (shuval, 1998, pp. 62-63).

والواقع أنّ أطراف النزاع مع طائفة الإنكشارية قد تعدّدت ولم تقتصر على طائفة رياس البحر، ولعلّ من أهمها نسجل كل من:

1.2. مع طائفة العزب

خلال سنتي 975-976 هـ/ 1567-1568م وهم فئة عسكرية اعتمدتها الدولة العثمانية منذ عهدها الأول قبل إنشاء الإنكشارية، وكانوا ينقسمون إلى قسم بري وآخر بحري، وكانوا يصنفون ضمن فرقة المشاة الخفيفة، ويتمّ تنظيمهم في ميادين الحرب في الصفوف الأولى كرماة، وهم من العزاب غير المتزوجين، ومنهم القسم الذي

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يبدو أنه المعني هنا والذي يعرف بعزب القلاع (قلعه عزبلري)، حيث كانت أعمالهم وإقامتهم تتركز في المرابطة في القلاع وعلى الحدود، وكان تنظيمهم العسكري مشابه للإنكشارية. كما أنهم صنفوا ضمن الفئات التي تتقاضى الجراية والعلوفة[1]، وكان بإمكان العزب عند انحلال أحد التيمارات أن يترك العلوفة ويحصل أيضا على التيمار[2]. وهو ما يفسّر ظهور التنافس مع عناصر الإنكشارية، حيث سجلت الوثائق نزاعا بين الإنكشارية وهذه الطائفة حول منصب "**يساقجر**"، وهي وظيفة حراسة المباني الحكومية والكنائس ومقرات السفراء، وطالب الإنكشارية من خلال شكوى قدّمت إلى الباب العالي بإبقاء احتكارهم للمنصب بحكم أنّها كانت كذلك منذ الحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وأنّ هذه الوظيفة من اختصاصاتهم، وكان لهم ذلك بأمر سلطاني سنة 975هـ/1567م.

كما كان النزاع بينهما كذلك حول المكانة في ديوان الايالة، فجرى الأمر على أن يكون الإنكشارية على الجانب الأيمن والعزب على الجانب الأيسر (م د 7، حكم 67،، 975 هـ/ 1567م؛ م د7، صحيفة 20، 975هـ/ 1567م).

2.2. مع طائفة الكراغلة

من جهة أخرى نسجل اصطدام طائفة الإنكشارية مع الكراغلة، وهو ما نلمسه في عدد من الوثائق منها الشكوى التي تقدّم بها الكراغلة إلى الباب العالي ضد "**آغا العلوفات**" بسبب الظلم الواقع عليهم لامتناعه عن صرف مستحقاتهم (م د 48، حكم 47، 990هـ/ 1582م).

كما يبدو أنّ هذا النزاع استمرّ طيلة القرن 16م وبعده، فبعد محاولة دمج طائفتي الكراغلة ورياس البحر مع الإنكشارية برز نزاع وخلاف دائم بينها رافقه ظهور الفتنة بين صفوفهم ما دفع بالدولة العثمانية سنة 988هـ/1580م إلى الأمر بإرجاع الأحوال كما كانت عليه من قبل وجعل كلّ طائفة مستقلة عن الأخرى، على أن يعيّن على رأس كل طائفة وكيل خاص بها تجنبا للخلاف والفتنة. (م د 43، صحيفة 125، 988هـ/ 1580)

3.2. مع الأهالي

كان اصطدام الإنكشارية بالأهالي في العديد من المحطات، حيث عملت جاهدة على ابعاد الأهالي عن المشاركة العسكرية طيلة العهد العثماني (وولف، 2009، صفحة 99)، ولعلّ موقفهم الحاد من حسن باشا بن

---

1 لفظ عربي يعني المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان، ثمّ صارت تدل اصطلاحا في العهد العثماني على رواتب الجند والمدنيين، وكانت تحسب عل ى أساس الأجر اليومي ثمّ صارت تحسب كل ثلاثة أشهر (صباغ، 1999، صفحة 156).

2 كان ظهور هذه الفرقة منذ القرن 13م، ليظهر هذا النوع بصفة أكثر وتنظيما على يد العثمانيين، وبدأت كفرقة مشاة، وكان سلاحهم السهام والأقواس والسيوف العريضة والدروع، ومع اهتمام الدولة العثمانية بالأسطول البحري خاصة خلال القرن 16م، أنشأت الفرقة البحرية في الترسانة والأسطول (عزبان ترسانه عامره وعزبان دوننماي همايون)، وبدأ تسليحهم بالبنادق. كانت الدولة العثمانية تقوم بتجميعهم في إطار عمليات التعبئة بتجنيد شاب عن كل عشرين إلى ثلاثين بيتا، ويراعى في اختيارهم أن يكونا من العزاب الأقوياء، لكن مكانتهم تراجعت مع تطور استعمال الأسلحة النارية بشكل واسع بعد القرن 16م، وتمّ إلقاء هذه الفرقة في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م) مع إلغاء الإنكشارية سنة 1826م (صالح، 2016، الصفحات 956-957).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خير الدين خلال فترة حكمه الثانية (جوان 1544-1561م) ومن محاولته إنشاء فرقة عسكرية موازية من الزواوة يعكس موقفهم منهم ومن مشاركتهم على الصعيد العسكري، ومن ثمّ قطع الطريق أمامهم لأيّ محاولة للتنفّذ في السلطة.

فبعد مصاهرة حسن باشا لابن القاضي أمير كوكو، وسماحه بدخول حوالي ستمائة زواوي إلى مدينة الجزائر حاملين أسلحتهم والتصريح لهم بشراء الأسلحة سنة 1561م، بدأ تخوّف الانكشارية من تفاقم قوة محلية، وكان على رأسهم حسن آغا الانكشارية وتركي محمد آغا الصبايحية، وقاموا بإرغام حسن باشا على منع الزواويين من شراء السلاح حسب ما تقره العادة القديمة، وإخراجهم من المدينة ليتم بعدها القبض على حسن باشا وصهره حسن غريكو وارسالهما إلى السلطان مع تقرير يوحي بتخطيط حسن باشا لإنشاء قوة تسمح له بالاستقلال عن الدولة العثمانية (Haëdo,1881, p. 133).

في حادثة أخرى تبرز تعسّف جنود الإنكشارية وقياد الحاميات اتجاه الأهالي، هاجم أهالي مدينة قسنطينة الحامية العسكرية في سنة 1568م، وقتلوا جنودها وقائدها كرد على سلوكه المشين مما دفع بالبايلرباي محمّد باشا إلى الانتقال لقمع الثورة، لكنه عزل من منصبه بعد شكوى من الأهالي ليخلفه علج علي في مارس 1568م (شريدي، 2021، صفحة 66).

ومما يؤكد هذا الموقف اتجاه الأهالي تلك الأوامر السلطانية التي تنص على ضرورة استئصال البدع، وعدم السماح للقياد باستغلال النفوذ والقوة العسكرية والاستلاء على أموال الأهالي وأملاكهم والتعدي عليهم (د22، ح671، 981هـ/ 1573م؛ م د 24، حكم 233، 981 هـ/1573م).

3. تفسير النزاع

ممّا سبق ومن خلال تعدّد الأطراف التي ترى فيها الإنكشارية منافسا لها يمكننا تفسير تلك النزاعات والأحداث على ثلاث مستويات:

1.3. المستوى الأوّل: بروز فئتين متنافستين إحداهما قديمة وأخرى ناشئة

حيث أنّه خلال المراحل الأولى للحكم العثماني في الجزائر تشكّلت فئة معظمها من المتطوّعين في مقدّمتهم القادة الذين كانوا من الاقطاعيين ومن أغاوات الإنكشارية ورياس البحر وجباة الضرائب ممن لعبوا دورا في صدّ الاسبان، وفي إخضاع القبائل المتمردة وتوسيع مجال النفوذ لصالح سلطة الايالة، وتمكنت هذه الفئة من إقامة مصالح، تعدّت الجانب المادي في إطار استفادتها من نظام الاقطاع العسكري -الذي كان مطبقا خلال هذا القرن- إلى قيادتها واحتكارها لشؤون الحكم والسلطة واستفادتها من الجرايات والغنائم ومداخيل الاقطاعات، خاصة في عهد صالح رايس من خلال صلاحياتها في تسيير تلك الاقطاعات والتي شملت المجال العسكري والمالي والإداري معا.

كما شكلوا قوّة عددية بتزايد عدد الجنود من الصبايحية والإنكشارية والبحارة الموالين لهم واستمر اختيار قادة الجيش وحكام المدن من تلك الفئة طيلة القرن 16م وبالخصوص من رفاق الاخوة بربروس.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ومن جهة أخرى بدأت تنشأ فئة جديدة من مجندي الإنكشارية خاصة عن طريق التعبئة النظامية، والتي أصبحت هي الأخرى تحاول الحصول على نفس الامتيازات إلى جانب راتبها، وهو ما ترمي إليه احدى الأحكام السلطانية التي تذكر ارسال الباب العالي كل من الأغا وكذا الكتخدا[1] بعد طلب من طائفة الانكشارية الموجودة بالجزائر والأمر بحسن الاتحاد والاتفاق واستخدامهما في وظيفة الآغوية مع العلم أنّ منصبهما محدد على السناجق (إمرة السناجق)، ليظهر بذلك رغبتها في الوصول إلى مناصب القيادة التي تؤهلها للتحكم في التسيير ومنه في الحكم هي أيضا، وتزايد أطماعها عند تعاظم مكانتها وكلمتها المسموعة عند الباب العالي (م د 7، حكم 2431، 976 هـ/ 1568).

ومن ذلك برز التنافس بين الفئة القديمة التي تواجدت منذ مرحلة التأسيس، وبين طائفة الانكشارية القادمة حديثا من الدولة العثمانية (التميمي، ماي 2009، صفحة 41)، وأصبحت الفئة القديمة ترى أنّ جهودهم المبذولة في الميدان تمنحهم الحق في الحفاظ على تلك الامتيازات المكتسبة وشرعية استئثارها بالحكم، وعملت على ذلك من خلال القادة القدماء ومواليهم، ورفض التعيينات السلطانية الجديدة من خارجها، جراء تخوّفهم من انحيازهم إلى فئة المجنّدين الجدد، مثلما تخوفا معا من السكان في حالة اندماجهم في صفوف الإنكشارية (Colombes, 1943, pp. 169-181)، على غرار محاولة حسن باشا بن خير الدين تجنيد فرقة عسكرية من الزواوة أي من الأهالي، بالتزامن مع تزايد عدد المجندين الجدد (شريدي، 2021، الصفحات 59-64).

وهو ما يفسر أنّ النزاعات كانت مع أي طرف يهدّد تموقعها كطائفة العزب والكراغلة والعلوج وحتى الأهالي زيادة إلى طائفة الرياس، ومحاولتهم الحفاظ على تلك المكتسبات التي تظهر بأكثر من طريقة أو وسيلة كالرغبة في المشاركة في البحرية والاستفادة من نسبة من الغنائم أو بمراقبة منصب الباشا أو في شكل تمردات أو احتجاج للإنكشارية وديوانها على الجراية والحيلولة دون وصول طرف لا يخدم ولا يحفظ تلك المصالح. (Colombes, 1943, pp. 169-181)

في إطار ذلك حاول الموالين لحسن فنزيانو (1577-1580م) مثلا، في مقدّمتهم خليفته واغا العسكر حسن والقايد دالي والقايد داود التخطيط لقتل الباشا المعين بعده وهو جعفر باشا (1580-1582م) بعد أن أودعهم السجن لفترة من الزمن، لكن تمكنت فرقة من الإنكشارية من الإطاحة بهم (شريدي، 2021، الصفحات 71-72).

كما تكشف وثيقة مؤرخة في19 جمادى الآخر 989هـ/ 21 جويلية 1581م (م د 42، صحيفة 55) إدانة آغا العسكر حسن آغا آنذاك، تفي بإعلام بايلرباي إيالة الجزائر أنّه لتحاشي الخلاف الواقع بين الإنكشارية

1 كلمة من أصل فارسي مرادفة لكلمة كاهية (كخية) التركية، تعني لغة رب البيت، اصطلح استخدامها في العهد العثماني لمن يعمل نائبا أو قائما بالأعمال لرجال الدولة أو الوزراء، ومن ينوب عنهم في مجال معين، لذلك نجد الكلمة تضاف إلى دائرة التخصص، مثل كتخدا الخزينة وكتخدا التيمار، وكان أكثر استعمالاتها في الشؤون المالية (صابان، 2000، صفحة 188).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والرياس تمّ تعيين حسن آغا على رأس الإنكشارية لكنه ما إن حل بالجزائر حتى عمد إلى ظلم الأهالي وأخذ أموالهم واعتماد الرشوة، وأخذ أموال خزينة الايالة وتوزيعها على أتباعه بدون حق وقيامه بغلق أبواب قلعة الجزائر ما جعل الأهالي في ضيق وحصار، وبالرغم من احضاره أمام الديوان لنصحه غير أنّه أهان أعضاءه وعصى أوامره. فكان الأمر السلطاني بالعمل على القبض عليه وعلى أتباعه ومحاكمتهم بحسب الشرع وفي حاله عدم الطاعة العمل على حبسه وارساله إلى اسطنبول حتى يتم محاكمته والحصول على الجزاء الذي يستحقه.

وفي نفس السياق عكس ذلك النزاع مع طائفة العزب والكراغلة محاولة منعهم من الدخول إلى نظام الجراية واستفادتهم من العلوفة (م د 7، حكم 67، 975 هـ/ 1567م)، وبالتالي يبدو أنّ الإنكشارية قد حاولت تهميشهم واسقاط منزلتهم على الصعيد الإداري والعسكري والمالي بالرغم من محاولات الباب العالي تسوية وضعيتهم مع الإنكشارية وفقا لتلك الفرامانات (م د 43، صحيفة 125، 988هـ/ 1580م).

وفي إطار ذلك أيضا نسجل اضطراب أحوال الإنكشارية وتمردهم ضد الديوان وقادتهم ما يعكس بدوره ذلك النزاع مع المتحكمين في السلطة في مقدّمتهم البايلرباي، والذي تبرزه أيضا بعض الأحكام كالحكم الذي يبلغ بايلرباي الجزائر حسن باشا (فنزيانو) (1577-1580م) بوصول أخبار عن الاعمال الجريئة وحاله الشتم بين طائفه الإنكشارية والمتطوعين، وعدم استماعهم لأقوال القادة والمسنين والأغوات، وتجرئهم على سبهم وقذفهم بالكلام القبيح، وجاء الحكم بالعمل على "تأديب العصاة وأخذ حق المسنين ودفع المتمردين إلى الانقياد وطاعه أوامر أولي الامر منهم" (م د 30، صحيفة 223، 985 هـ/ 1577م).

وكذلك الحكم الذي يبرز حسب الوالي السابق رمضان باشا (1574-1577م) وضعيه الجنود الإنكشارية وتمردهم ضد قادتهم، وارتباط انقيادهم لقادتهم ومشاركتهم في الحروب بوجود مصلحة لهم، وكان الأمر السلطاني حيال ذلك بضبط نظام الإنكشارية المتقاعسين عن خدمة الدولة ومصالحها، ومن ناحية أخرى الاعتناء بصوره خاصة بالجنود الإنكشارية الذين اظهروا تفانيهم في أداء خدمتهم (م د 30، صحيفة 185، 985هـ/ 1577م)

كما يتحدث أمر سلطاني آخر إلى بايلرباي الجزائر عن إعلامه أيضا عن بعض الجنود قاموا بإحداث الفوضى والتمرد ضد سلطة الديوان بهدف الحصول على أموال وغنائم تحت غطاء الجهاد، وأقرّ عدم الاستماع لهؤلاء الجنود الإنكشارية والرضوخ إلى مطالبهم، وفي حالة ظهور من يطالب بذلك يتمّ ارساله إلى الباب العالي للتحقيق معه وأخذ حقوقهم من الباب العالي، كما أقرّ الأخذ بكلام القادة فقط. (م د 30 صحيفة 198، 985هـ/ 1577م) وكذلك تمرّد المجندين الجدد على رأسهم البلوكباشية على علج علي ومطالبتهم بدفع رواتبهم كامله غير منقوصة والتهديد بقتله اكثر من مره (Haëdo,1881, p. 145).

في ذات السياق أيضا طالب الإنكشاريين الجدد الذين وصلوا إلى الجزائر بالترقية في سلم الجندية، غير أنّ الأمر السلطاني جاء بإحالة كل من طالب بذلك على ضباطهم للتحقيق معهم في ذلك، وألاّ تتم ترقية أحد الا عندما يحين الوقت بعد خدماتهم لصالح السلطان والدولة ومشاركاتهم في الفتوحات والتوسعات الجديدة على وجه مناسب ومستحق، وهي المعايير التي اعتمدتها الدولة العثمانية في الترقية، مع التأكيد على توزيع هذا الأمر

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السلطاني على فرق الإنكشارية (م د 30، صحيفة 223، 985 هـ/ 1577م).

2.3. المستوى الثاني: عدم وضوح الصلاحيات

يذهب المؤرخ عبد الجليل التميمي من ناحية أخرى إلى أنّ تلك النزاعات التي عرفتها الجزائر كانت بين رجال الدولة الأساسيين من البايلربايات والإنكشاريين ورياس البحر والكراغلة، وعكست صراعات بين القيادات السياسية والعسكرية القديمة والحديثة وليس بين الطوائف ككل، واتخذت مظاهر النزاعات والتمرّدات السابقة الذكر مما أدّى إلى خلخلة التسيير الإداري (التميمي، ماي 2009، الصفحات 40-41).

كما يعيد تفسير ذلك إلى عدم تحديد الصلاحيات، وعدم وجود قوانين تشريعية أو قانون نامة على غرار ولايات أخرى كمصر والشام تشكل قاعدة عامة للتسيير الإداري وتحدّد تلك الصلاحيات الإدارية لكلّ طائفة، وهو ما جعل كلّ واحدة منها تثير أحقيتها وصلاحياتها في تسيير شؤون الايالة، لتبرز عن ذلك ظاهرة عدم الطاعة لقرارات البايلربايات والقضاة (التميمي، ماي 2009، صفحة 27، 40).

بالرغم من أنّ هذا الرأي يعكس في شقه الأول واقعا بعدم وضوح الصلاحيات الّا أن الشق الثاني الخاص بالقوانين فإن الإنكشارية باعتبارها مؤسسة عسكرية قائمة بذاتها فقد كانت تعتمد على قانون خاص بها كان موجودا منذ تأسيسها في الدولة العثمانية (Weissmann, 1938, pp. 35-39)، والذي يعاد إلى عهد أورخان بن عثمان(1326-1359م) ووضع قوانينها التأسيسية وتنظيماته المعتمدة والقائمة على الطاعة المطلقة والانقياد التام للسلطان في عهد السلطان مراد الأوّل (1359-1359م) (دوسون، 1942، صفحة 138)، ليتمّ استكمال ضبطه وتبلور نصوصه في عهدي السلطان محمّد الفاتح (1451-1481م) والسلطان سليمان القانونيّ (1520-1566م) (الدوري ي.، كانون الأول 2013، صفحة 281)، كما تشكل الجيش من وحدات نظامية دائمة تقوم على ترتيبات وقواعد عسكرية، على رأسها ديوان الانكشارية كان يصادق دوريا على ميثاق يعتبر كنوع من القانون الأساسي للحكم (مروش، 2009، صفحة 174).

تشير العديد من الأوامر السلطانية التي تعود إلى النصف الثاني من القرن 16م والمتعلّقة بإيالة الجزائر إلى هذا الأمر بعبارة "**العادة القديمة**" أو"**ما جرت عليه العادة...**" أو "**القيودات القديمة**" والتي تعتبر من الدلائل على اعتمادها على القوانين العثمانية المتعارف عليها (م د7، صحيفة 20، 975هـ/ 1567م).

ومنها كذلك الأمر السلطاني المرسل إلى بايلرباي تونس الذي اعتمده التميمي في نفي وجود قانون نامة خاص بالإيالات الثلاث يعبر عن تلك القوانين التشريعية والوضعية الأخرى والعادات والعرف (التميمي، ماي 2009، صفحة 26)، إذ يأمر باتباع أحكام قوانين الإنكشارية المعمول بها بالباب العالي واستخراج أو طلب نسخة من هذه الاحكام المتعلقة بالجيش والعمل على حفظها في الخزينة واعتمادها في الفصل في قضايا الإنكشارية بحسب ما هو مبين فيها (م د 64 صحيفة 124، 996 هـ/ 1588م)، وبالتالي فإنّ هذا الحكم يبين هو الآخر اعتماد ولايات الغرب على قوانين الدولة العثمانية المعرف عنها بـ "**العادة القديمة**" كما سبق ذكره باعتبار أنّ تشكل أوجاقات الغرب بدأ من الجزائر وكانت مرتبطة ببعضها خلال القرن 16م.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما أنّ عهد الأمان[1] المحرّر في 23 جمادى الأول 1162هـ/ 11ماي 1749م والذي يعتبر تجديدا وإعادة تحرير لنسخة أقدم تعود إلى أوائل رمضان 1068هـ/ أوائل جوان 1657م قد أقرّ قوانين تنظيمية للجنود وحركيتهم، يوحي من خلال مضمونه إلى وجود مرجعية قانونية للجيش الإنكشاري سابقة له تضبط هرمية الرتب ومهامها والترقية فيها، والفرق العسكرية المكونة للجيش وواجبات العسكري والعقوبات المترتبة عن عدم احترامها (أ و. رع. م و، مجموعة 3205 ملف 1، وثيقة ،42، 43، رجب 1095هـ/ جوان 1684).

ومثلما ضبطت قوانين الإنكشارية فإننا نسجل بالموازاة -كما ذكر أعلاه-اعتماد نظام الاقطاع العسكري (التيمار) الذي كان على أسس وقوانين بحكم أنه نظام متوارث وأقدم من حيث التطبيق[2]، وأقرّت تنظيماته ومختلف التعاملات والعلاقات والحقوق والواجبات تجاه السلطان والرعية قوانين نامة على غرار قانون نامة محمّد الفاتح (1444 -1446م/1451 -1481م) وقانون نامة السلطان سليمان (1520-1566م)[3].

حيث عرفت الجزائر هي الأخرى تطبيق نظام التيمار خلال القرن 16م، وقد اعتمد هذا الأخير على توزيع الاقطاعات على العسكريين من حيث المساحة والقيمة وفقا لخدماتهم أو رتبهم أو مكانتهم (بيات، 2007، صفحة 74). وهذا ما تؤكّده العديد من وثائق "المهمة دفتري" من خلال أوامر توزيع التيمارات على من قدّم خدمات عسكرية للدولة العثمانية في حروبها ومدّ نفوذها، واعتبارهم فرسان سباهية (التر، 1989، صفحة 135،141)، خاصة خلال عهد البايلرباي صالح رايس (1552-1556م)، وحسن بن خير الدين (1544-1551/ 1557-1562/1561-1567م) (م د2، حكم 546، 963 هـ/ 1556م؛ م د 4، حكم 1403، 986 هـ/ 1561م)، ويظهر وفقا لتلك الأوامر السلطانية أنّ قيمة الاقطاعات في الجزائر تراوحت بين ألف وثلاث مائة ألف آقجه للتيمار الواحد، وقد قدّر آلتر وارداتها من نوع الزعامات في ب 88900 آقجه ومن نوع التيمار بـ 63037 أقجه (التر، 1989، صفحة 148) وهو ما يأخذنا إلى التفسير الموالي.

---

1 وهي عبارة قوانين أساسية لتنظيم حقوق الجنود وواجباتهم وعلاقتهم فيما بينهم أقرّها الديوان العسكري الكبير بالإجماع، تركت نسخة عند آغا القصر للاحتفاظ بها كمرجعية وحررت نسخ أخرى لكل محلّة، وهي متطابقة في أحكامها. (Devoulx fils, 1859-60, pp. 211-219.)

2 يعود تطبيق هذا النظام في الدولة العثمانية إلى عهد مؤسسها عثمان بن ارطغرل (1281-1326م)، وتوسع العمل به في عهد ابنه أورخان (1326-1359م) (بيات، 2007، صفحة 79).

3 عن تلك القوانين والقوانين المنظمة لنظام التيمار والزعامت من وظائف ومهام وواجبات وحقوق وعلاقات ومعاملات أنظر: **قانون نامة محمد الفاتح** و "**قانون نامة السلطان سليمان**"، "**رسالة علي أفندي (أمين الدفتر الخاقاني) في التيمار**"، والذي عايش عهد السلطان أحمد بن محمد بن مراد الثالث (1603-1617م) والصدر الأعظم مراد باشا (1606-1611)، و"**قوانين آل عثمان**" تأليف علي جاوش الصوفيوي 1064 هـ (1653م)، والذي عايش عهد السلطان إبراهيم الأول (1640-1648م). (أوغلي، 2000م، صفحة 544 وما بعدها).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3. المستوى الثالث: صراع أنظمة

كانت الإنكشارية تمثّل مؤسسة عسكرية قائمة بذاتها، وتعتمد أساسا على نظام الجراية الذي تضمنه الخزينة المركزية (م د 48، حكم 47، 990 هـ/ 1582م)، غير أنهم استفادوا هم أيضا من نظام التيمار على غرار فئة الفرسان السباهية، وتبين الوثائق أن الكثير منهم أدمج فيه بأشكال مختلفة خاصة العاملين في الأقاليم الريفية، حيث كان الأغا والكتخدا ممن يتقلدون منصب إمرة السناجق (م د 7، حكم 2431، 976 هـ/ 1568م)، وكذلك من خلال نشاطهم في النوبات والمحلات (Haëdo,1870, p. 52)، واستفادة البعض من اقطاع الأراضي، أو من مداخيل التيمارات عند مشاركتهم في حروب الدولة (م د 47، صحيفة 188، 990هـ/ 1582م).

وانطلاقا من ذلك نستنتج أنّ الإشكال المطروح لم يكن في تحديد الصلاحيات أو وضع القوانين لأنّها كانت موجودة وتطورت أو تضرّرت وفقا للسياق التاريخي، وإنّما في تداخل تلك الصلاحيات بين صلاحيات الاقطاعيّ ممثلا في فئة المتطوعين التي جمعت فئات او طوائف مختلفة بما فيها الإنكشارية، وهي صلاحيات جمعت المجال العسكري والمالي والإداري، وبين صلاحيات الإنكشارية التي أخذت الطابع العسكري المحض، مما حال دون الفصل والوضوح في توزيعها.

خاصة وأنّ مرحلة النصف الثاني من القرن 16م عرفت تراجعا نوعا ما في دافعية الجهاد بعد التراجع الاسباني على مهاجمة السواحل الجزائرية، وبعد عقد هذه الأخيرة معاهدة مع الدولة العثمانية في 1580م (أوزتونا، 1990، الصفحات 283-284)، وعرفت ظروف عسكرية أدّت إلى بروز الجيش النظامي المسلح على حساب الجيش الاقطاعيّ. وأنّ العديد من القادة أواخر القرن 16م حاولوا الهيمنة والإبقاء على النظام القديم على غرار حسن فنيزيانو الذي عين في جوان 1577 خلفا لرمضان باشا، والذي أرغم الرياس على دفع خمس غنائم البحر لخزينة الولاية بدل السبع وتقديم الغنائم من الأسرى، كما استمر في توزيع التيمارات، وهو ما أضر بمصالح رياس البحر ومجندي الإنكشارية الجدد والأهالي، وأدى إلى ارسال وفد إلى السلطان في 1580م من أعيان مدينة الجزائر على رأسهم الشيخ "**سيدي أبو الطيب**" وثلاثة ضباط من البلوكباشية يشكون سياسة الباشا ويطلبون التحقيق (Haëdo,1881, pp. 170-171) .

ويبدو أنّ حسن فنيزيانو (1577-1580م) الذي زامنت فترة حكمه فترة حكم السلطان مراد الثالث (1574-1595م) قد قام أيضا بإجراءات عزل وتغيير مواقع عناصر الإنكشارية من رتبة البلوكباشي والأودة باشي لهدف التحكم وهو ما دفعهم إلى اللجوء إلى الباب العالي بحجة اختلال أحوالهم، فأقر السلطان عدم العزل طالما ظلوا مراعين للآداب ولم يقوموا بما يبعث على عزلهم (م د 30، حكم 471، تاريخ 986هـ/1578م).

في وقت عرفت فيه الدولة العثمانية في عهد هذا السلطان جملة من التحولات، في مقدّمتها التحول إلى نظام الايالة والدخول في مرحلة الباشوات التي عرفت بتقليص صلاحيات الباشا، وتحديد مدّة تعيينه بثلاث سنوات، على عكس مرحلة البايلربايات الذين تمتعوا بصلاحيات واسعة دون تحديد مدّة حكمهم (دوسون، 1942، صفحة 125)، إضافة إلى تبني نظام أقرب إلى الاقطاع الاقتصادي وهو نظام "**الالتزام**" القائم على مبدأ المقاطعة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للعوائد الضريبية بمختلف أنواعها دون الارتباط بالتجنيد العسكري للفرسان، أو الاقتصار على عوائد الأراضي، كبديل لنظام التيمار العسكري، وبهذا الأسلوب كان يرسل إلى الخزينة المركزية ما يتبقى من المداخيل بعد إخراج المصاريف من الاحتياجات العسكرية والإدارية فيها، ودفع أجور الجند والموظفين بداية من الوالي نفسه (أوغلي، 2000م، صفحة 617،683).

خاتمة

وخلاصة القول فإنّه يمكننا اعتبار أنّ رفض الانكشارية لتواجد الرياس في تلك الفترة في الواجهة السياسية والإدارية العائد إلى المكانة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي ميّزتهم –كما سبق ذكره– خاصة وأن بايلربايات الجزائر ومعظم قادتهم خلال القرن 16 هم من رياس البحر، وذلك الصراع بين الفئة الانكشارية القديمة والقادمة حديثا، وحتى مع الطوائف الأخرى لم يعن الرفض بصفتهم جناح عسكري آخر، وإنما يبرز ذلك التحول الظاهر في محاولة الفئة القديمة الإبقاء على النظام القديم والحفاظ على امتيازاتها فيه ومحاولة الفئة الجديدة ترسيخ نظام جديد يرتكز على اعتماد الإنكشارية كمؤسسة عسكرية نظامية نافذة تملك وسائل التحكم في سلطة القرار والمحافظة على صلاحياتها العسكرية وامتيازاتها المكتسبة.

ومنه فإنّ ما كنا نتتبعه من أحداث ونزاعات كان يمثل تداخل مرحلتين هما مرحلة التخلي التدريجي عن نظام قديم هو النظام الاقطاعي العسكري الذي تميّز بجمع الصلاحيات العسكرية والإدارية والمالية التي تمتعت باحتكار السلطة، واعتمد في تطبيقه في الجزائر على إدماج عناصر الإنكشارية ضمنه، ونظام جديد كانت تراه الدولة العثمانية بديلا (نظام الالتزام) تبرز فيه بدايات لفصل المؤسسة العسكرية عن المالية، أو على الأقل لبروز تكامل بين المؤسسات خاصة العسكرية والمالية دون الاندماج بينها.

إنّ هذه النتائج تفتح المجال لإعادة النظر والتحقيق في طبيعة الصراع بين طائفة الإنكشارية ورياس البحر الذي استمر لاحقا خلال القرن 17 و18م.

بيبليوغرافيا:

- **وثائق الأرشيف:**

أ- **الأرشيف الوطني الجزائري:**

- م د 2، حكم 546. (963 هـ/ 1556م).
- م د 4، حكم 1403. (986 هـ/ 1561م).
- م د 7، حكم 2431. (976 هـ/ 1568).
- م د 7، حكم 67. (975 هـ/ 1567م).
- م د 12، حكم 646. (979 هـ/ 1571م).
- م د 22، حكم 671. (981هـ/ 1573م).
- م د 24، حكم 233. (981 هـ/1573م).
- م د 24، حكم 246. (981هـ/ 1574م).
- م د 25، حكم 1163. (981هـ/ 1574م).

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- م د 30، حكم 471. (تاريخ 986هـ/1578م).
- م د 48، حكم 47. (990 هـ/ 1582م).
- م د 48، حكم 47. (990هـ/ 1582م).

ب- وثائق دفاتر المهام الهمايونية "مهمة دفتري" المنشورة في:

عبد الجليل التميمي. (ماي 2009). **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص 173-318.

- م د7، صحيفة 20. (975هـ/ 1567م).
- م د 12، صحيفة 549. (979 هـ/ 1572م).
- م د 18، صحيفة 138. (979هـ/1572م).
- م د 30 صحيفة 198. (985هـ/ 1577م).
- م د 30، صحيفة 185. (985هـ/ 1577م).
- م د 30، صحيفة 223. (985 هـ/ 1577م).
- م د 42، صحيفة 55. (989هـ/ 1581م).
- م د 43، صحيفة 125. (988هـ/ 1580م).
- م د 43، صحيفة 125. (988هـ/ 1580م).
- م د 43، صحيفة 125. (988هـ/ 1580م).
- م د 46، صحيفة 326. (990هـ/ 1582م).
- م د 47، صحيفة 08. (990هـ/ 1582م).
- م د 47، صحيفة 188. (990هـ/ 1582م).
- م د 64 صحيفة 124. (996 هـ/ 1588م).

ج-المكتبة الوطنية الجزائرية:

مجموعة 3205 ملف 1، وثيقة ،42، 43. (رجب 1095هـ/ جوان 1684). ترجمة لعهد "**أمان**" خاص بمحلة تيطري.

- **المؤلفات:**

- جون وولف. (2009). **الجزائر وأوروبا 1500-1830م**. (ترجمة أبو القاسم سعد الله) الجزائر: عالم المعرفة.
- جيمس كاثكارت. (1982). **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**. (ترجمة إسماعيل العربي) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسان حلاق، عباس صباغ. (1999). **المعجم الجامع، في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية التركية**. بيروت: دار العلم للملايين.
- خليل ساحلي أوغلي. (2000م). **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين**. إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا).
- سعيد، شريدي. (2021). **قياد الجزائر العثمانية، دراسة في التاريخ الاداري للجزائر خلال مرحلة الحكم العثماني (ق16-19م)**. برج بوعريرج-الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة.
- سهيل صابان. (2000). **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**. الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية.
- صالح سعداوي صالح. (2016)، **مصطلحات التاريخ العثماني** (المجلد ج2). الرياض: دار الملك عبد العزيز، الرياض.
- عبد الجليل التميمي. (ماي 2009). **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- عزيز سامح التر. (1989). **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**. (محمود علي عامر، المترجمون) دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- فاضل بيات. (2007). **الدولة العثمانية في المجال العربي**، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا، (مطلع العهد العثماني إلى أواسط ق19م). بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- المنور مروش. (2009). **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة–الأسعار–والمداخيل**. (المجلد ج2). الجزائر: دار القصبة للنشر.
- وليام، سبنسر. (2006). **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006. (عبد القادر زبادية، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
- يلماز أوزتونا. (1990). **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري (المجلد الأول). (عدنان محمود سلمان، المترجمون) إستانبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.
- Haëdo, F. D. (1881). **Histoire des rois d'Alger**. (A. J. H-D De Grammont, Trad.) Alger.
- shuval, t. (1998). **la ville d'Alger vers la fin du XVIII siècle population et cadre urbain**. Paris: C.N.R.S.

- **الأطروحات:**

- توفيق دحماني. (2007–2008). **الضرائب في الجزائر 1792 –1865م –، دراسة مقارنة–**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة الجزائر.
- مرادجه دوسون. (1942). **كتاب نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون المتوفى سنة 1807م (أي أواخر القرن18 وأوائل القرن 19م)**. (فيصل شيخ الأرض، المترجمون) بيروت، رسالة قدمت لنيل شهادة أستاذ في العلوم، دائرة التاريخ، الجامعة الأمريكية.
- Weissmann, N. (1938). **Les JANISSSAIRES, Etude de l'organisation militaire des Ottomans**. thèse pour le Doctorat d'université, présenté à la faculté des lettres de Paris, Paris.

- **المقالات:**

- داود، ميمن. (جانفي 2019). "**الفرق الإنكشارية في الجزائر خلال العهد العثماني**". مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، عدد 1، ص ص 35–47
- Boyer, P. (1970, janvier). « **Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey** ». R.H, n° 495, pp.99-124.
- Boyer, P. (1895). **« Les Renégats et la marine de la régence d'Alger** ». O.R.M.M ,n° 39, pp.93-106.
- Colombes, m. (1943). «**Contribution à l'étude de recrutement de l'odjak d'Alger**». R.A, n°87, pp.166-183.
- Devoulx, A. (1871). **« la première révolte des janissaires d'Alger** ». R.A, n° 15, pp.1-6.
- Devoulx fils. (1859-60). «**AHAD AMAN ,ou règlement politique et militaire** » , texte turc traduit en arabe par mohammed ben moustafa, et reproduit en français par M. Devoulx fils. R.A, n° 4, pp.211-219
- Haëdo, F. D. (1870). « **Topographie et Histoire générale d'Alger** ». R.A. pp.490-519.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)